



معهد نيسان للوعي الديمقراطي

مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل

2018

ورقة تحليل سياسات مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل

إعداد

فلاح حسن الاميري

مراجعة

د. كاظم السهلاني

تصميم الغلاف والتنضيد

زينب حسن كاظم

صادر عن برنامج مخرجات الجامعة وسوق العمل
بدعم من مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط (بوميد)

سنة 2018

معهد نيسان للوعي الديمقراطي

البصرة- الجمهورية- قرب شارع المكاتب

مقابل مديرية الاشراف التربوي ورئاسة جامعة النفط والغاز

بناية جيلي - الطابق الاول

هاتف : 00964773136932

www.nissan-ngo.com



المحتويات:

- المقدمة
- المشكلة
- الاسباب
- عرض المشكلة
- استمرار وجود المشكلة وأثارها
- الهدف
- المنهجية والخطوات
- العرض
- التحديات التي تواجه الاصلاح
- التوصيات

المقدمة

ان تحويل التعليم الى منتجات حقيقية ملموسة، ليس دور الجامعة وحدها، وإنما هي عملية تشترك فيها عدة اطراف تحتل الجامعة الجزء الاهم والأكبر، بتحويل الفكرة العلمية والنظرية المطروحة والإبداع العقلي والاختراع العلمي الى منتجات، حسب الاختصاص. وذلك الدور هو الخلاصة النهائية للتعليم منذ ان وجد على مر العصور، والدلائل واضحة فهذا القلم الذي يكتب والآلة الطابعة وغيرها الكثير من الاختراعات ما هي الا افكار علمية وبراءات اختراعات، جلبت لأصحابها ثروات اقتصادية ضخمة، وخلدت اثراً بليغاً في ذاكرة المجتمعات لمخترعيها، وكذلك في المجالات الانسانية الاخرى في التعليم والثورات الادبية والثقافية والنظريات وكيف غيرت مجرى التاريخ وسنت القوانين وشرعت لوائح حقوق الإنسان كل ذلك يعود الى المصدر الاساسي وهو التعليم، فلا يمكن تصور حضارة دون تعليم، الذي اضحى معياراً يفرز في ضوءه البلدان المتقدمة عن المتخلفة. وطالما ان سوق العمل يعتمد اساساً على الموارد البشرية، فما نراه من اصول ملموسة على المعمورة ما هي الا ثروات تطورت بوجود العنصر البشري، كونه المؤثر الحقيقي في انجاح واكمال الدائرة الاقتصادية لأية وحدة انتاج لجميع التخصصات الإنتاجية فالتعليم هو محور هذه الدائرة الاقتصادية وعنصر العمل المستثمر للتعليم يعود بالنفع المباشر عليه، وبهذا تتحقق الرؤية في ان المؤسسة التعليمية هي اصل الانتاج بالتفاعل الايجابي بين التعليم وسوق العمل.

ان التعليم يوفر المعرفة والمعلومة لدى العنصر البشري ليحفز الابداع ويخلق الاختراع والعنصر البشري يرفد التعليم بالمال لاستمرار المسيرة وداعمة للبنية التحتية العلمية من خلال تسويق منتجات التعليم في سوق العمل.

ومع التحول الكبير الذي حدث في العراق بعد 2003، ظهرت مشكلات كبيرة منها مشكلة البطالة، فالبطالة اليوم في العراق ليست بطالة اعتيادية بل هي بطالة هيكلية¹ نتيجة عدم الانسجام بين التعليم وسوق العمل والنمو السكاني الحاصل وأعداد الملتحقين بالجامعات. الامر الذي يثير في قلق كبير عند القائمين على التعليم العالي المطالبين بالارتقاء بالتعليم ليواكب التحولات الكبيرة في العراق، والطلبة وذويهم الساعين نحو ضمان تعليم ينتهي بالحصول على فرصة عمل بعد التخرج ودخل معيشي مصاحب للأمال والتطلعات التي من اجلها ارتاد ابناءؤهم الجامعة.

ان المشكلة المتنامية للبطالة عطلت امال التنمية المستدامة في العراق، والمؤشر الاخطر فيها هي البطالة لأصحاب الشهادات الجامعية، الامر الذي يهدد واقع التعليم وعزوف الطلبة

¹ - البطالة الهيكلية: وهي بطالة تظهر نتيجة حدوث تغييرات في الحالة الاقتصادية، مما يؤدي الى ظهور عدم توافق بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة في مجال الاعمال والفرص الوظيفية المتاحة، وتظهر البطالة الهيكلية غالباً بسبب الركود الطويل في بيئة الاعمال مع وجود عمال دون وظائف فترة زمنية طويلة، ويؤثر هذا على العمال تأثيراً سلبياً، اذ يفقدون مهاراتهم الشخصية وقدراتهم على العمل ضمن مؤهلاتهم، مما يؤدي الى زيادة معدل البطالة العامة او الاعتيادية.

عن ارتياد الجامعة، لأنها بالأخير لا تحقق طموحاتهم في الحياة، فضلا عن تراجع المستوى العلمي لدى الطلبة، لأنهم تيقنوا ان الحصول على شهادة جامعية لن يمنحهم فرصة الحصول على عمل، وان حصل فلا يكون للاختصاص الذي درسوه، فالكثير من الخريجين اليوم لا يعمل ضمن اختصاصه، فضلا على انه يعمل اي عمل وان كان متدني الاجر.

وبهذه النتائج للبطالة، مع ازدياد العوز وقتل الرغبات عند الشباب العراقي، يلجئ البعض منهم الى الفكر المنحرف سواء من خلال ارتكاب الجريمة المنظمة او الانضمام الى حركات سياسية متطرفة بدافع الحصول على مدخولات مالية، ونتيجة الفراغ والنزاع النفسي المتولد لديهم نتيجة اهمال الدولة توفير فرص عمل مناسبة لهم.

وهناك ازمة علمية اخرى تتمثل بتركيز الطلبة على الاقسام والاختصاصات التي يكون فيها التعيين مركزي او احتمالية الحصول على عمل بها، وبهذا فقدت الجامعة بعض الادوار العلمية المهمة والتخصصات التي تشكل المشجر المتشابك في عملية التنمية البشرية والاقتصادية والثقافية للبلد وهيكل الدولة وانحسار التنوع في الانتاج وتكون هيكلية الانتاج ذات المصدر الواحد في الاستخراج دون التحويل وخطوط الانتاج الأخرى الامر الذي اخل بحالة التوازن بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية.

المشكلة

- هدر الطاقات البشرية بجميع مستوياتها وتزايد البطالة مع تزايد ضخ خريجين من المؤسسة التعليمية بلا عمل وبمستوى علمي متدني غير قادر على صنع المبادرة في الحصول على عمل خاص به كمشروع مصغر، واحتمالية تزايدها مستقبلا لعدم وجود الية لاستثمار هذه الطاقات البشرية.
- تحول المؤسسة التعليمية الى مؤسسة استهلاكية لهدر المال العام بعد ان كانت مؤسسة انتاجية عالية المستوى من خلال عملية القيمة المضافة من التعليم والمعرفة والابتكار والإبداع العلمي والجودة .
- تخلف الاقتصاد العراقي والمؤسسة التعليمية بالرغم من الموارد الطبيعية المتوفرة في جميع البلاد من شماله حتى جنوبه وفي جميع المجالات الاقتصادية يقابلها فائض في الموارد البشرية.

الاسباب

- اسباب تراكمية لإهمال الاقتصاد المبني على المعرفة والتغيرات العلمية.
- ضعف المخصصات المالية للجامعات في مجال البحوث والبنى التحتية والحوافز للمبدعين .

- عزلة المؤسسة التعليمية في الفترات السابقة في نظام الحكم السابق منذ الثمانينيات حتى سقوط النظام في 2003 وبطء حركتها في فتح العلاقات بالجامعات الدولية بعد 2003 وحتى اليوم.
- ضعف الموارد البشرية فيها الخيرة والمدربة فجرى عليها الزمن واصبحت محلية ضعيفة وضيقة تعتمد على هيكلية ادارية قديمة.
- ازدياد اعداد الخريجين مع الانخفاض المستمر في النوعية مع ازدياد النمو السكاني اي زيادة كمية وانخفاض نوعي .
- استمرار التذني في الكفاءات العلمية والمستوى العلمي للطلبة وبعض الاساتذة لأسباب في قدم المناهج.
- الانقطاع في دورة انتاج التعليم ولم تتحول تلك المخرجات العلمية الى مصادر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اصبحت المؤسسة التعليمية استهلاكية غير منتجة وليس لها عوائد نفعية للبلد.

عرض المشكلة

- وجود بطالة هيكلية كثيفة مع تزايد مؤشر الخطر لبطالة الخريجين.
- المكتسبات من التعليم لا تتوافق مع التقدم الحاصل في سوق العمل.
- تراجع طموح سوق العمل في التوسع والاستثمار لعدم توفر المهارات الناعمة .
- تردي الوضع الاقتصادي للبلاد مع وجود الموارد البشرية الكثيفة والموارد الطبيعية الكثيفة.
- عدم وجود بيانات دقيقة مثبتة لمخرجات الجامعة عاطلة عن العمل.
- عدم استقلالية الجامعة في القرارات الخاصة بالقبول والتخصص.
- لا يوجد تناغم بين المناهج الدراسية وسوق العمل مع قدمها.
- تراجع مستوى التدريس الى تلقين المعلومة وترك التدريس البحثي.
- لا توجد قنوات تشبيك بين الوزارات مع بعضها وبين الجامعات.
- القبول المركزي اصبح اداة لقتل الرغبات لدى الطلبة وهدر للطاقات .
- عدم الانفتاح على القطاع الخاص من قبل الحكومة والجامعة ايضا .
- لا يوجد ضمن خطة عمل الوزارة الاحتياجات الفعلية للتخصصات العلمية والتدريب المهني بات يشكل اعاقا في المرحلة الدراسية للطلاب .
- عدم احتضان الكفاءات العلمية من الاساتذة المبدعين وعدم اتاحة الفرصة ان تكون البحوث العلمية مصدر للإنتاج.
- التخصيص المالي ضعيف للجامعات ولا يغطي الطموح في البنية التحتية لها وبراءات الاختراع اهملت بسبب هذا الضعف المالي .
- المراكز الاستشارية في الجامعة غير محددة الاهداف وليس لها رؤية واضحة.
- توافد العمالة الاجنبية للبلاد اضعف فرصة الحصول على عمل.

- حصر البعثات الدراسية في فئة معينة مع قلة عددها.
- عدم وجود اندية ثقافية ومكتبات ودور نشر خاصة بالجامعة سوى المكتبات القديمة الداخلية.

استمرار وجود المشكلة وأثارها

ان بقاء المشكلة دون معالجة يعطي مؤشرات خطيرة في بناء المؤسسة الاجتماعية والنسيج الاجتماعي للبلد حيث ان معطيات المشكلة الرئيسية والمهمة منها هي البطالة، والبطالة اثار اجتماعية جمة منها مدمرة للسلوك الفردي وتدفعه للجريمة ومنها ترك معظم الاخلاقيات والعادات الحسنة من المورثات لدى السكان الامر الذي يؤدي الى ضعف العلاقات الاجتماعية للفرد والجماعة، وهذا التنازل عن تلك الاخلاقيات هو الامر الطبيعي المصاحب للفقير التي تنجم من اثار البطالة .

اما سياسيا فمن الملاحظ ان الشعوب تتجه بالاحتجاج في حالة تزايد البطالة وهذا الاحتجاج فيه نسبة عالية ان يستغل من قبل جماعات سياسية مخالفة بالرأي والاتجاه لسياسية الحكومة، فأن هذا الاستغلال محتمل النتائج تكون سلبية بزيادة الفوضى وارباك امن الحكومة. ان ترك مثل هذه المشكلات دون الاهتمام تفرز نتائج سلبية منها عدم حسن الظن من قبل الشعب بالحكومة كما هو الواقع اليوم بعدم حسن الظن للشعب بالحكومة مما حدا بالأكثرية ان يكونوا في موقف معادي ومكره للحكومة مع توفر الطبقة الاجتماعية حتى باتت الافكار ان تتحول الى مستوى عال من النفور من الواقع وترك البلاد وزيادة الهجرة ، ومن الواضح جدا ان مكانة اي دولة بالمحافل الدولية تعتمد على القوة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية المتبعة لها وبالمحافظة على العقول والكفاءات العلمية وهذه المكانة قد تراجعت كثيرا بالنسبة لبلدنا العراق،

ان الخلل في ميزان المدفوعات العراقي ناتج من عدم التوازن بين العرض والطلب لسوق العمل وذلك لأهمية عنصر العمل الذي يفوق رأس المال بالأهمية كما هي التجارب الناجحة التي انطلقت في بعض الدول، اما الهدر في هذا العنصر والاعتماد على اقتصاد ريعي ذا المصدر الواحد فمن المؤكد يبقى هيكل اقتصاد الدولة غير متوازن الكفة حتى تكون النتائج هي الانهيار بسبب تراكم القروض والديون الخارجية.

الاهداف

ان الهدف الرئيسي لصياغة اوراق سياسة عامة لمخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل هو تحديد المشكلة الاساسية التي طال بقاؤها سنين جاثمة على صدر مسيرة التنمية في العراق، وإيضاح مدى اهمية مخرجات الجامعة العراقية بذاتها العلمي وتأثيرها داخل المجتمع والدولة، وتوضيح المشكلات الناتجة من التخطيط التعليمي ومدى انعكاس ذلك الخلل على التدهور الحاصل في عملية التوازن بين الكفة العلمية للمخرجات وحاجة السوق وانتشار

البطالة لأصحاب الشهادات وهجرة العقول، والعمل على رفع الانتاج والقيمة المضافة من التعليم وجعل المؤسسة التعليمية ذات اهمية بالغة وهي المصدر والمحرك لسوق العمل من خلال :-

- 1- جعل المؤسسة التعليمية مؤسسة رائدة متطورة ووضعها في مكانة تستحقها لما تعطيه من معرفة وزيادة مهارات وثقافة ومعالجة مشاكل المجتمع.
- 2- تسليط الضوء على اعداد الخريجين العاطلين عن العمل وحقهم في الحصول على فرصة لممارسة اختصاصهم وفرصة للعيش .
- 3- تغييرات في المناهج وطرائق التدريس بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل ومتناغمة بما التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والأبحاث العلمية العالمية والإدارة الحديثة.
- 4- الارتقاء بالبلد والالتحاق بالركب العالمي علميا و اقتصاديا للدول المتقدمة بعد هذا التراجع في الاقتصاد والتخلف عن الركب في المجال العلمي والمعرفي .

المنهجية والخطوات

اعتمدت هذه الاوراق السياساتية لهذا المشروع على منهجية وفق ثلاث توجهات:

- سوق العمل بقطاعيه العام والخاص .
- المؤسسة التعليمية.
- خبرات خارجية في التخطيط والاقتصاد.

اذ بدأ العمل بخطة عمل وفق زيارات ولقاءات حسب التوجهات المذكورة اعلاه للمصانع والمعامل ومكاتب التسويق وشركات الاعلان وحتى بعض المشاريع الصغيرة وزيارة دوائر الدولة كشركة نفط الجنوب والموانئ والكهرباء والبريد والبيئة والشركات الحكومية. فكانت هنالك (20) زيارة ميدانية الى مؤسسات القطاع الخاص و (15) زيارة لمؤسسات القطاع العام وبحدود (30) زيارة لمؤسسات متنوعة للقطاعين على المواقع الالكترونية.

أما على مستوى المؤسسة التعليمية فقد اعدت خطة للزيارات بعض الكليات والأقسام في جامعة البصرة فقد تم زيارة كلية الهندسة وكلية التربية وكلية الادارة والاقتصاد كما تم زيارة الكليات الاهلية مثل كلية شط العرب الجامعة وجامعة العراق الاهلية وكان بواقع 18 قسم تخصصي لمجموع الزيارات للمؤسسات التعليمية ، كما تم اللقاء بمجموعة من اساتذة الجامعات و الموظفين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين وبعض الشخصيات المهمة بهذا الشأن معززين اللقاءات بمعلومات استقصائية وإحصائية من خلال استبانات وزعت على كل الشرائح المشتركة في هذه التوجهات .

جمعت هذه الشرائح في مجموعة ورش عمل سلطت الضوء على ابرز المشكلات التي تحيط بالمؤسسة التعليمية بشكل منفرد والحاجة الحقيقية الانية في سوق العمل، وعملية

المزج بين مخرجات التعليم وطموحات سوق العمل، وفق التطورات والتغيرات فيه، والخروج برؤية عامة وتفصيلية عن المشكلة ووضع البدائل والحلول النافعة لصياغتها كتوصيات معتمدة في وضع مجموعة حلول وكانت ضمن 6 ورش و 2 ندوات بينها ورش منفصلة في التخصص وايضا ورش مشتركة بين جميع الاختصاصات.

العرض

ان مرحلة الاعمار للبلد أن يبني على اصلاح المؤسسة التي تتبنى التخطيط بشتى انواعه والتركيز على التخطيط التعليمي الشامل والمشارك مع جميع الوزارات يعطي اثرا بليغا في التخطيط الاقتصادي الشامل وهنا لا نتعرض للتخطيط الاقتصادي الشامل لتشعبه وعمقه البحثي فهو يحتاج الى اصلاح هيكلية من الصعب الوصول اليه بسهولة ، ان التركيز على التخطيط التعليمي لكونه يعد النواة الاساسية في التخطيط الاقتصادي الشامل فكل ما موجود من الطاقات البشرية والمهارات هي نتاج التعليم والمؤسسة التعليمية بالأخص بل وحتى مشرع القانون ومن بيده القرار هو مخرجات تعليم متنوع واختصاصات مختلفة وبسبب التوزيع الخاطئ للمناصب لأصحاب القرار وصل حال المؤسسة التعليمية وواقع الاقتصاد العراقي لما وصل اليه من تخلف وتراجع وعليه لابد بالعمل على :

- 1- استقلالية الجامعة استقلالية الادارة والقرار.
- 2- تحديث المناهج وطرائق التدريس بما يتلاءم مع التطور الحاصل في سوق العمل .
- 3- ادخال المهارات الناعمة مهارات القرن الواحد والعشرين ضمن المناهج في التربية والتعليم العالي .
- 4- التوأمة مع الجامعات في الدول المتقدمة .
- 5- فتح باب جديد للحصول على تمويل للأبحاث الجامعية للدراسات العليا في الحكومي .
- 6- احتضان المبدعين وبراءات الاختراع بما يتلاءم مع مستوى الطموح لمعديها.

اما على مستوى سوق العمل في التوظيف والتشغيل فلا بد من العمل على:

- 1- ايجاد قاعدة بيانات دقيقة للاختصاصات لمخرجات الجامعة واعدادهم ممن لم يحصلوا على فرصة.
- 2- على الوزارات كافة تقديم خطة التشغيل والاحتياج للموارد البشرية وفق الية دقيقة وارسالها الى وزارة التعليم العالي بشكل منتظم لتفادي هدر الطاقات وقتل الرغبات في التخصص.
- 3- التشبيك بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحوث والتدريب.
- 4- الاهتمام بالتدريب الصيفي وإدخال التدريب المهني ومؤسسته الحكومية بهذا الشأن .

- 5- عقد شراكات بين المراكز الاستشارية للجامعات والقطاع الخاص في توسع العمل لها على اساس الاستثمار المحلي والمنفعة للطرفين.
- 6- دفع طلبة الدراسات الاولية في الجامعات في اعداد بحوث التخرج من الحاجة الواقعية لسوق العمل في كلا القطاعين وليس على اساس رؤى من الماضي .

التحديات التي تواجه عملية الاصلاح

ان اهم الامور التي تعترض الاصلاح على مستوى التعليم الجامعي والتوظيف للخريجين هي:

- الهيمنة الحزبية والتسلط الحكومي وتدخلهم بالمؤسسة التعليمية.
- القيود المالية وضعف الميزانية المخصصة للأبحاث العلمية .
- الازمات السياسية والعسكرية للبلد .
- المحاصصة التي وصلت الى الادارة الجامعية والتي بنيت على اساس طائفي ومصالح.
- العقلية القديمة في ادارة الجامعة مع عدم وجود فلسفة تعليم حديثة .
- تربع الجهلاء على دفة الحكم والقرار .
- العشائرية والطائفية الدينية وتدخلها في سلوك الاستاذ والطالب
- تراجع النخبة من الاساتذة للأخذ بزمام الامر بالنهوض بواقع الجامعة والبلد.

التوصيات

- 1- ضرورة العودة الى استخدام ميزان القوى العاملة في وزارة التخطيط وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- 2- فتح كليات واقسام جديدة وفق الطراز الجديد في التعليم من المهارات الناعمة وغلق بعض الاقسام المتشابهة في التخصص والنتائج التعليمية .مع استحداث جامعات حكومية جديدة تتناسب مع التزايد السكاني وحديثة تتناسب مع حاجة سوق العمل.
- 3- ضرورة ابعاد التأثيرات السياسية عن المؤسسة التعليمية سواء كانت في التأثير على القبول المركزي وخاصة في الدراسات العليا أو في اسناد المناصب الادارية في الجامعات أو في فرض رؤى سياسية معينة على التعليم لان هذا التأثير خطر على مخرجات العملية التعليمية .
- 4- اطلاق مبادرات جودة التعليم العالي في الدراسات الاولية والعليا وفتح صندوق دعم الجودة.
- 5- وضع نظم جديدة للقبول والتعليم وقياس النواتج ، على اساس عملية والابتعاد عن القياس النظري المحدود.

- 6- انشاء مكتبات الكترونية خاصة لطلبة الجامعات متوسعة وعالمية ، وتطوير واقع المكتبات والمختبرات ومراكز الحاسبة الالكترونية متماشيا مع الحدائة العالمية.
- 7- اعطاء الانفاق على التعليم العالي اولوية في سلم الانفاق الحكومي من اجل النهوض بالواقع العلمي للجامعات العراقية ورفع مستوى مخرجاتها.
- 8- انشاء منظومة خاصة لربط الجامعات ومراكز الابحاث بالسياسات الحكومية والوزارية لإيجاد شراكة حقيقة بين التعليم العالي من جهة القطاعين العام والخاص ، ومن جهة اخرى لتعزيز عملية التنمية والقضاء على البطالة .
- 9- إعادة النظر بالنموذج التنموي في العراق حيث ان قضية مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل لا تختصر على كفة واحدة وهي تطوير التعليم دون تطوير الاقتصاد العراقي وبنيته التحتية لكي يكون قادرا على استيعاب الخريجين بتحديد نوع النظام الاقتصادي المعمول به في السياسة الاقتصادية للبلد .
- 10- اعداد نظام الحوافز للأساتذة الجامعيين وفق الابحاث التي يقدمونها واحتضان الابحاث والإبداع العلمي وبراءات الاختراع وزيادة البعثات الدراسية وفق معيار التفوق.
- 11- فتح مراكز تنفيذ مشاريع خاصة للجامعة بتوسيع شعبة العقود الى دائرة عقود تأخذ على عاتقها استثمار رؤوس اموال كحلية لتنفيذ مشاريع خاصة بعائديتها للجامعة مشاركة مع القطاع الخاص وفق الحدائة والتطور التكنولوجي للانتفاع منها في توظيف الخريجين وتدريب الطلبة فضلا عن العوائد المالية.
- 12- تفعيل شروط التشغيل في عقود التشغيل للاستثمار الاجنبي المباشر مع فتح الاستثمار في القطاع الصناعي والتجاري والسياحي والزراعي بالتعاون مع الحكومة المحلية لمحافظة البصرة.
- 13- اعادة النظر في القوانين والأنظمة الادارية التي تعيق عمل الخريجين والاستفادة من تجارب الدول الاخرة كالتجربة الاسيوية .
- 14- تأسيس شركات ومصانع حديثة عامة تكون الاستشارة للإدارة فيها بيد الاختصاصيين الجامعيين شراكة بين القطاعين العام والخاص .

